

١٩ نوفمبر ١٩٧٩ م

٣ ذوالحجة ١٤٠٠ هـ

٢٨٧٩ - ٩٤١٢

السيد وزير الدولة للشؤون القانونية والإدارية المحترم

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: الدعاوى التي ترفعها شركات التأمين  
عند الجهات الحكومية

نود اذارتكم بأن مجلس الوزراء بجلسته (٧٩/٦٢) المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/١١ قد اطلع على مذكرة سيادتكم رقم ٤٨٠ المؤرخة في ١٩٧٩/١٠/٢٤ بشأن طلب الاذن للجهات الحكومية المعنية بدفع التعويض المترتب عليها نتيجة ارتكاب سائقوها حوادث سيارات بمقتضى سداد الدية الشرعية في حالات الاصابة، وبعد البحث قرر الموافقة على ذلك على أن يؤخذ رأي ادارة الفتوى والتشريع في كل حالة، وعلى ألا يحصل ذلك بحق الجهة المعنية في الرجوع على المسؤول الاصلى بها دفعت من تعويض، وذلك طبقاً للتوافق والاجراءات التي يحددها وزير المالية بالتسرار بمدر طه.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

الامين العام لمجلس الوزراء

الاسم بتوقيع الامين العام  
عبد العزيز محمد العتيبي

نسخة لوزارة المالية